قراءة في بنية الحقل الأكاديمي في العلوم الاجتماعية
الهيئة التعليمية: التوظيف والترقي:
الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية والجامعة اللبنانية نموذجاً

هلا عواضة(*)
أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية.

بول طبر(**)
أستاذ في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ومدير معهد دراسات الهجرة في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت.

لمى قبانجي(***)
باحثة في مركز البحث للتنمية (IRD).

مريم الحاصباني(****)
طالبة دكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

مقدمة

في ظل الأهمية المتزايدة لعولمة التعليم العالي في العالم، تتزايد القيمة الأكاديمية للشهادات الجامعية المحصّلة من الخارج (أوروبا وبصورة أكثر جوهرية بريطانيا وأميركا)، كما يعلّق شأن كبير على العديد من عناصر الرأسمال الأكاديمي الأجنبي؛ على سبيل المثال لا الحصر: الحصول على شهادة جامعية من مؤسسات التعليم الغربية؛ النشر باللغات الأجنبية (الإنكليزية تحديداً) في مجلات أكاديمية وعلمية عالمية محكمة؛ المشاركات الأكاديمية في الخارج؛ تبني نظم التعليم العالمية؛ اتفاقيات التعاون مع الجامعات العالمية[1] وغيرها الكثير من العناصر التي تتيح للمؤسسات الأكاديمية الاندراج في عولمة التعليم العالي.

على الرغم من السياق المعولم للتعليم العالي في لبنان منذ تأسيسه، مع ذلك لا تُظهر المؤسسات الجامعية اللبنانية كافة السوية ذاتها على مستوى تكيفها مع مقتضيات

(*) البريد الإلكتروني: haawada@yahoo.com.
(**) البريد الإلكتروني: ptabar@lau.edu.lb.
(***) البريد الإلكتروني: lama.kabbanji@ird.fr.
(****) البريد الإلكتروني: mariam_hasbani@hotmail.com.

(1) على سبيل المثال «يطور مكتب البرامج الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت ويدير الشراكات المؤسسية مع الجامعات المرموقة في جميع أنحاء العالم، من أجل دعم مهمته في تعزيز التدويل والتنوع في الجامعة الأميركية في بيروت». انظر في هذا الخصوص الصفحة الإلكترونية التالية: @ American University of Beirut, Office of International Program.

التعليم العالي العالمي. لذلك، يشغلنا في هذه المقالة فهم الاختلافات التي تميّز المؤسسات الجامعية على مستوى تكيّفها مع هذا المعطى والديناميات المؤسساتية المختلفة التي تتبناها الجامعات اللبنانية تحديداً بما يتعلق بالأهمية النسبية التي توليها للشهادة الجامعية الأجنبية[2]، كعنصر من عناصر منظومة التعليم، إضافة إلى أشكال استخدام هذا العنصر لتكوين هيئاتها التعليمية. وعليه، فإنّ الأسئلة التي ستوجه معالجتنا لما تقدّم هي الآتية:

ما الديناميات التي تؤدي إلى تقييم نفس الرساميل الأكاديمية وتمييزها في حقل التعليم العالي في لبنان بوجه عام والعلوم الاجتماعية بوجه خاص؟ وكيف ينعكس هذا التمييز على تشكيل الهيئات التعليمية في العلوم الاجتماعية؟ بالتالي هل ينعكس الاختلاف في منح نفس الرأسمال الأكاديمي قيماً مختلفة على ولادة حقول أكاديمية مختلفة في العلوم الاجتماعية؟ تكتسب هذه الأسئلة مشروعيتها النظرية حين نلحظ أمرين:

1 ـ تتحدّد بنية الحقل العلمي في كل لحظة عبر علاقات القوى بين محركي الصراع ـ إن كانوا فاعلين أو مؤسسات ـ أي تتحدد ببنية توزيع الرأسمال الناتج من عملية الصراع. (Bourdieu, 1976: 96).

2 ـ للحقل العلمي تاريخ يتغير بتغير العلاقات الصراعية داخله من جهة، وفي خارجه من جهة أخرى، ما يمنح لرأسماله قيماً مختلفة بحسب طبيعة الصراع (Maton, 2005: 690).

يهمنا أن نشير إلى أن الاجابة عن هذه الأسئلة لا تتم بدراسة المؤسسة الأكاديمية كمؤسسة تعليمية معزولة عن غيرها من المؤسسات، لذلك ستتم الإجابة من منظور الحقل لدى بورديو، أي عبر دراسة الكيفية التاريخية لتأسس الحقول الأكاديمية (الخاص والعام) في لبنان، آخذين في الاعتبار أن دراسة وتحليل أي حقل تتم من خلال:

أ ـ تحليل وضع الحقل إزاء حقل السلطة، فالحقل أي حقل متضمن دائماً، بجميع علاقاته الموضوعية والصراعية، داخل حقل أوسع منه، هو حقل السلطة (قد تكون سلطة سياسية أو سلطة اقتصادية.

ب ـ تحديد البنية الموضوعية للعلاقات بين الأوضاع التي يحتلها الفاعلون ضمن الحقول، الذين يتنافسون ويتصارعون داخل ذلك الحقل، من أجل فرض السلطة، وللحفاظ على السيطرة.

ج ـ تحليل استعدادات (Habitus) الفاعلين، التي اكتسبوها في إطار وجودهم، ضمن شروط الحقل المعني الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي (بقوح، 2008) أو الأكاديمي في حالة هذه الدراسة.

عليه، سنحاول رسم صورة عن نشأة الحقول الأكاديمية اللبنانية وعلاقتها بحقل السلطة من ناحية، وحقل التعليم العالي العالمي من ناحية أخرى. تساعدنا لحظة التحليل الأولى هذه على فهم صراعات الفاعلين والكيفية التي تكوّنت فيها رساميل حقلهم الأكاديمي.

(2) <https://website.aub.edu.lb/oip/InternationalAgreements/Pages/index.aspx>.

هكذا نفترض أن حقل التعليم العالي تنضوي داخله حقول فرعية، وتتمايز هذه الحقول لعدة اعتبارات أبلغها:

ـ علاقة الحقل الأكاديمي بوحه عام بحقلين مؤثرين جداً في صيغة رساميله، حقل السلطة (الدولة في حالة هذه الدراسة) من جهة، وحقل التعليم العالي العالمي من جهة أخرى. ويعرف بورديو حقل السلطة بأنه مجال من الأوضاع (des positions de l'espace) تمارس من خلاله سلطة على الرأسمال. ولهذا الحقل قدرة تأثيرية في بنية الحقول الأخرى، في طرائق اشتغالها (Bourdieu, 2011: 128) يمتلك الحقلان (حقل السلطة وحقل التعليم العالي) سلطة، بالمفهوم البورديوزي، لأنهما ـ كما سنرى ـ لهما قدرة على التأثير في إدارة رساميل الحقل الأكاديمي المختلفة، في قيمها وفي أشكال استثمارها. وتتحدّد سيادة قيمة رأسمال على قيمة رأسمال آخر عبر الصراع الذي يخاض بين فاعلي الحقل أنفسهم من جهة، وبين الحقل نفسه مع حقول أخرى من جهة أخرى.

ـ تفاوت سياقات اندراج الحقول الأكاديمية في لبنان في نظم التعليم الغربية. بمعنى أوضح، مدى استعداد مختلف هذه الحقول لتبنّي نظم التعليم الغربية واستيعابها ضمن منظومة قيمها الأكاديمية وبالتالي استثمارها؛ بما يتيح لها أن تتموضع ضمن الخارطة الدولية للعمل العلمي[3] (Shinn, 2010). يبدو في هذا السياق أننا نعتبر أن الجامعات اللبنانية وليدة مسار وطني محلي صرف، وكأن الاندراج الحالي في عولمة التعليم حديث بحداثة مسار برشلونة. على العكس من ذلك فقد تأثرت الجامعات اللبنانية منذ تأسيسها بالاتجاهات الدولية «لكن وقائع القرن الواحد والعشرين عظّمت أهمية السياق العالمي. ولعلّ هيمنة اللغة الإنكليزية كلغة تواصل علمية بصورة غير مسبوقة، واستحداث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوسائط فورية للاتصال سهّلت التواصل العلمي» (Altbach, Reisberg and Rumbley, 2009) أدخلت إلى حقول التعليم العالي، بقوة، عناصر إضافية للصراع في بناء رأسمالاتها الأكاديمية، ما استوجب إعادة النظر في الديناميات التي يتم فيها إعادة بناء الرأسمال الأكاديمي وآليات استثماره المختلفة.

ـ الاستقلالية النسبية للحقل الأكاديمي. نشدّد على مصطلح النسبية لأن أي حقل هو مكوّن أساسي مع مجموعة الحقول التي تؤلف المجتمع، فهي كما وصفها ماتون كموشور (prisme) يعكس خصائص الحقول الأخرى لكن هذه المرّة من خلال التركيبة البنوية الخاصة للحقل نفسه (Maton, 2005). إذا من المفترض أن تتمتع المؤسسة الجامعية باستقلالية نسبية عن الدولة والاقتصاد كحقلين للسلطة[4]. والاستقلالية المقصودة هنا هي أبعد من التعريف القانوني الكلاسيكي الصرف والتي تُحدّد: ك «خدمة تتمثل في حالة بحثنا بمؤسسة تعليمية، تتمتع بالشخصية القانونية لديها ميزانية، وتتألف من هيئات لها صلاحيات لإدارتها واتخاذ القرار فيها في مجالات محددة» (Baladier, 2001). فالفهم القانوني لاستقلالية المؤسسة يحجب علاقات الفاعلين في الحقل المنضوية في فضاءات اجتماعية سياسية أكاديمية

(3) لا نناقش هنا هامشية دور الجامعات اللبنانية وأهميتها على الخارطة العلمية الدولية.

(4) للتمييز بين حقل السلطة والدولة انظر إلى الفصل الخامس في كتاب ديفيد شوارتز (Swartz, 2013).

تحول حقلهم إلى بنية مجتمعية مخصوصة. ويتيح مفهوم الاستقلالية الناشئة في حقل معين، الانتقال إلى فضاءات الحقل وفهم صراعاته التاريخية الداخلية والخارجية على السواء التي عينّت حدوده، وفهم طبيعة العناصر المكونة لرأسماله الخاص. فاستقلالية الحقل تتظهر بالطريقة التي تتولّد فيها قيم الحقل وعلامات الإنجاز فيه. وبما أن استقلالية أي حقل هي استقلالية نسبية (Maton, 2005) وتخضع متانتها لتأثير الحقول المجتمعية الأخرى كالحقل الاقتصادي وحقل السلطة. بمعنى آخر استقلالية الحقل ليست شرطاً منجزاً سابقاً على ولادته، بل هي نتيجة للصراعات التي يقوم بها فاعلو الحقل لتعزيز قيمة رأسمالهم المخصوص ومواجهتهم للحقول الأخرى.

ويدلّل مفهوم الاستقلالية في هذه الدراسة على حرية المؤسسة الأكاديمية في وضع سياساتها التربوية، الحرية في أخذ خياراتها الأكاديمية من تبني نظم التعليم، وضع سياساتها الإدارية، حريتها في وضع معايير التوظيف والترقي والإلتزام بها ضمن الشروط الناظمة لمنطق الحقل الأكاديمي نفسه. لذلك يصبح مفهوم استقلالية المؤسسة التعليمية محدّداً في الخيارات الأكاديمية وخياراتها المؤسساتية.

بعد هذه المقدمة نوّد أن نوضح بأن جهدنا سيتركز في هذه الدراسة على تقصّي الاختلافات في طبيعة تبني نظم التعليم الغربية بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان من جهة، والخرق المتفاوت لاستقلالية الحقل الأكاديمي من حقل السلطة السياسية، الاقتصادية وسلطة حقل التعليم العالي العالمي من جهة أخرى، والأثر الذي تحدثه هذه الاختلافات في إعادة تركيب العناصر المكوّنة للرأسمال الأكاديمي لكل مؤسسة على حدة، وتحديداً على الأهمية النسبية التي توليها المؤسسات الجامعية للشهادة الأجنبية لتكوين هيئاتها التعليمية ما يجعل من الشهادة الجامعية الأجنبية قيمة تنافسية يسعى علميو الحقل إلى امتلاكه في مؤسسة معينة في حين لا يحمل القيمة ذاتها عند علميي مؤسسة أخرى.

إضافة إلى المقدمة تنقسم المقالة إلى ثلاثة أقسام: نقدم في القسم **الأول** البناء النظري للعمل، في حين نلقي الضوء في القسم **الثاني** على السياق الوطني الذي تشتغل في إطاره الجامعات اللبنانية لفهم التفاوتات في تقدير قيم الرأسمال الأكاديمي. ونعرض أهم النتائج الميدانية في قسمها **الثالث**، وننهي بوضع بعض الاستنتاجات[5].

(5) تجدر الإشارة إلى أننا ارتكزنا منهجياً على نتائج البحث المموّل من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي استمر على مدى ثلاث سنوات. وقد ارتكز ميدانياً على استمارة بحثية (177) ومقابلات مفتوحة شملت عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية (90 أستاذاً وأستاذة) في كل من الجامعة اللبنانية الرسمية والجامعة الأميركية في بيروت إضافة إلى الجامعة اللبنانية الأميركية، في حين أن المقابلات التي أجريت في جامعة القديس يوسف لم تكن كافية نظراً إلى معوقات مؤسساتية مختلفة. في هذه الدراسة استخدمت المعطيات الماكروية التي جمعت عن الجامعة اللبنانية الجامعة الأميركية، والجامعة اللبنانية الأميركية. إضافة إلى مجموع الأساتذة الذين تناوبوا على تعليم العلوم الاجتماعية في كل من الجامعة الأميركية في بيروت (55 أستاذاً) والجامعة اللبنانية الأميركية في حرميها في بيروت وجبيل (93 أستاذاً وأستاذة) لربيع وخريف الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

أولاً: سلطة الحقل الأكاديمي العالي العالمي على الحقول المحلية

يستدعي التقاط أسباب اختلاف قيم الرأسمال الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في لبنان، الاستناد إلى أسس نظرية تتيح قراءة الديناميات المولّدة لهذه الاختلافات وما ينتج منها. وتسهّل العودة إلى البناء النظري لـ «بورديو» حول مفهوم الحقل وضع اليد على ديناميات اشتغال الحقل الأكاديمي. يُنظر إلى الحقل العلمي في الوجهة النظرية هذه، على أنه أحد الحقول المجتمعية، حيث يسعى فاعلوه عبر علاقات صراعية إلى «مراكمة الرأسمال الرمزي بنوعيه: الرأسمال العلمي الصرف والرأسمال المؤسساتي» (Bourdieu, 1997). وتكمن القيمة الحقيقية للرأسمال «في الشروط الاجتماعية لعملية إنتاجه؛ بكلمات أخرى، تكمن في الحالة المحددة لبنية واشتغال الحقل العلمي» (Bourdieu, 1976) في مكان وزمان محدّدين. يُعتبر التعليم العالي في لبنان وفق هذا السياق النظري، حقلاً أكاديمياً جامعاً تنضوي تحت مظلته مجموعة من الحقول الأكاديمية الفرعية المتمايزة والمتسّمة بمنطقها الخاص الذي يميّزها عن الحقول الأكاديمية الفرعية الأخرى. ولكل حقل من هذه الحقول تاريخ محدّد، فاعلوه وصراعاتهم الداخلية والخارجية، رأسمالهم وحدود معينة تتسع وتضيق بحسب متانة الاستقلالية التي يتمتع بها.

في السياق النظري عينه، تجدر الإشارة إلى أن التعليم العالي في لبنان يشهد حالة تكوّن دائمة تاريخياً. وتخضع استقلاليته في الحالة هذه إلى امتحانات عديدة، نظراً إلى خضوعها لعملية صراع طويلة ودائمة بين فاعلي الحقل نفسه من جهة، ومع الحقول الأخرى، من جهة ثانية (Maton, 2005). ولعل تعيين الحدود الفاصلة بين الحقل الأكاديمي والحقول الأخرى هي أبرز معالم الصراع (Bourdieu, 1976). وتتيح الحدود الفاصلة التي تتجلّى باستقلالية الحقل العلمي، للفاعلين الأكاديميين بالعمل على بناء عناصر رأسمالهم العلمي (بنوعيه العلمي الصافي والعلمي المؤسساتي).

وفقاً لمنطق حقلهم العلمي المخصوص، وإضعاف هذه الاستقلالية يتم إما من داخل الحقل الأكاديمي من طريق الصراع بين هذين الرأسماليين، أو من خارجه بواسطة دخول عناصر من الخارج لتعيين الصفات الحاسمة في تحديد الرأسمال العائد إلى هذا الحقل.

في حين لا تتضّح تمايزات هذا الحقل الأكاديمي إلا بالنظر إلى تفاوت اندراجه في حقل التعليم العالي العالمي وأثر ذلك في اشتغال المؤسسة الجامعية وديناميّاتها المختلفة (Marginson, 2008). إذ على الرغم من المرجعية الغربية للتعليم العالي في لبنان، إلا أنه لا يكوّن حقلاً متجانساً بالمعنى الذي قد نجده في المجتمعات الغربية النامية والتي تقوم على ركائز وممارسات سياسية أكثر تجانساً. بذلك ينعكس الاختلاف في المرجعيات

الأكاديمية والثقافية لكل من هذه الجامعات العاملة في لبنان[6] (Kabbanji, 2009) على العديد من القرارات المصيرية للمؤسسة التعليمية، كاعتماد لغة التعليم في الجامعة مثلاً. فمنها من يدرّس باللغة العربية جزئياً أو كليّاً، كالجامعة الرسمية، ومنها من يدرّس بإحدى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. كما ينعكس على طبيعة المناهج المقرّرة للتدريس، إضافة إلى انعكاسه على البنى التنظيمية للمؤسسات وينطبق أيضاً على اختلاف آليات صناعة القرار فيها (Ortiz, 2016).

بكلام آخر، لكل حقل أكاديمي فرعي منطقُهُ الخاص، كما له حدوده الفاصلة التي يتمتع بها. إذ تختبر كل مؤسسة أكاديمية على حدة تشكيل رأسمال الحقل الأكاديمي وتسعى إلى مراكمته. وفي هذا السياق ينتج الحقل نوعين من السلطة أو من الرأسمال الأكاديمي، يتمثل **الأول** بكونه «سلطة زمنية (أو سياسية)، سلطة مؤسسة ومرتبطة باحتلال مواقع بارزة في المؤسسات العلمية»، ويبرز **الثاني** باعتباره «سلطة نوعية أو هالة شخصية مستقلة تقريباً عن الأولى، وترتكز حصراً على الاعتراف بها من قبل الفاعلين» (سالم، 1997) في الحقل الأكاديمي.

وتعود نوعية الرساميل المراكمة في الحقل الأكاديمي وطرائق استثمارها لشرطين. من جهة، تشكل استقلالية الحقل الأكاديمي النسبية شرطاً جوهرياً أساسياً في إطلاق يد فاعلي الحقل لبناء حدوده ومعالمه ومنطق مراكمة رساميله. ويُعنى باستقلالية الحقل الأكاديمي هنا استقلاله عن «حقلي المجتمع الأقوى أي حقل (الدولة في) السلطة والحقل الاقتصادي» (Maton, 2005). من جهة أخرى، تعود إلى تاريخ المؤسسة ومرجعياتها الثقافية وأولوياتها وطرق استثمارها لمواردها (Qiang, 2003).

وفي حالة الحقل الأكاديمي الذي نحن بصدد دراسته، نسعى أولاً إلى تبيان بنية الرأسمال «النوعي» والرأسمال «المؤسساتي» وآليات إنتاجهما ويؤدي بالتالي إلى الإجابة عن سؤال فرص العمل الأكاديمي والترقي في هذا المجال. إن الكشف عن مواصفات بنية الرأسمال النوعي والمؤسساتي يدخلنا ليس فقط في تحليل وفهم شروط ومعايير إنتاجهما وإنما يدفعنا أيضاً إلى كشف تدخل الحقل السياسي (والاقتصادي) في عمل وإنتاج الحقل الأكاديمي.

وفق هذا المنظور، نعتقد أن بورديو قد دفع حتى المآل الأخير بما حاول أن يقوم به ألتوسير (Althusser, 2008)، أي أنه كشف عن تمايز وخصوصية البنى الاجتماعية (أي الحقول بلغة بورديو، والحقل مفهوم دينامي ومؤهل لعدم إلغاء دور الفاعل الاجتماعي عكس مفهوم البنية) دون الوقوع بمطب النزعة الاختزالية الاقتصادية، ولو أن هذه النزعة لم تكن موجودة في المنظور الألتوسيري إلا بصورة شكلية (كقوله مثلاً بأن الاقتصاد هو المحدد في التحليل الأخير لمجمل التشكيلة الاجتماعية).

(6) تتبنى جامعة القديس يوسف الثقافة الفرنكوفونية، بينما تتبنى كل من الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية الثقافة الأنكلوساكسونية.

تماشياً مع توصيف بورديو لمعالم وخصائص حقل الدولة والحقل السياسي، يمكن للباحث أن يستنتج غلبة الرأسمال السياسي الطائفي، كما هي الحال في لبنان، في تعيين خصائص الرأسمال الإداري ـ المؤسساتي للحقل الأكاديمي وفق معاييره الطائفية وجعلها متحكمة بكثير من مفاصل آليات التوظيف والترقي في الحقل الأكاديمي ككل. بذلك يتم إعادة إنتاج حقل السلطة في لبنان (وهو أم الحقول في المنظور البورديوزي) بحيث تكون الغلبة للرأسمال الدولتي والسياسي الطائفي في علاقته مع الرأسمال الأكاديمي ولو بصورة أكثر بروزاً في شقه المؤسساتي. وعموماً لا يمكن لحقل السلطة في لبنان أن يستكمل عملية إعادة إنتاج نفسه ثقافياً إلا إذا دفع أيضاً بالحقل الأكاديمي إلى تعزيز أنشطة مؤسساته الجامعية واتباعها لاستراتيجيات تحقق من خلالها كسب شرعية عالمية من طريق تبني نظم التعليم العالمية (Nielsen, 2012).

تمثل سيطرة رأسمال الدولة والرأسمال السياسي على الحقل الأكاديمي جزءاً من عملية إعادة إنتاج حقل السلطة محلياً. إلا أن اكتساب الشرعية الأكاديمية في النطاق المحلي ينقصه الاعتراف العالمي بشرعيته. إذ إن أنشطة المؤسسة، بحسب سوسيولوجيا المؤسسات، لا تهدف فقط إلى تحقيق مسعاها، ولا إلى إعادة إنتاجها لنفسها محلياً فقط، بل إن أواليات اشتغالها تتم عبر تعزيز أنشطتها واستراتيجياتها لتحقيق هدف آخر هو كسب شرعية المؤسسة وصيانتها، وهذا يتم عبر تبني نظم التعليم العالمية (Nielsen, 2012).

ثانياً: التعليم العالي بين محلية الدولة وعولمة التعليم

نقدم في الفقرات التالية ترجمة للبناء النظري أعلاه من خلال تقديم صورة عن طرائق اشتغال مؤسسات التعليم العالي في لبنان لإبراز خصوصية كل مؤسسة على حدة، بالعلاقة مع السلطة السياسية من جهة، ومع طبيعة تبنّيها للنظم العالمية للتعليم العالي من جهة أخرى. وذلك بالعودة إلى أهم المحطات التي مرّ بها هذا القطاع تاريخياً.

يتألف قطاع التعليم العالي في لبنان حالياً من سبع وأربعين مؤسسة جامعية خاصة، فضلاً عن جامعة رسمية واحدة هي الجامعة اللبنانية. تتوزع المؤسسات الخاصة على 35 جامعة وتسع كليات ومعاهد جامعية فضلاً عن ثلاث كليات تعليم ديني بحت[7]. ويعود تأسيس أولى مؤسسات التعليم العالي في لبنان، إلى منتصف القرن التاسع عشر «بمبادرة من جمعيات دينية أجنبية مسيحية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001)، كشكل من أشكال الامتداد الثقافي للاستعمار الغربي. فقد تأسست الجامعة الأميركية عام 1866 تحت اسم الكلية البروتستانتية السورية. كما أسس الآباء اليسوعيون جامعة القديس يوسف عام 1875، في حين يعود تأسيس كلية البنات الجامعية التي أسّسها المبشرون الأميركيون إلى

(7) معلومات متاحة على موقع وزارة التربية والتعليم العالي المديرية العامة للتعليم العالي، متاح على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/privuniv/personal_univ.html>

عام 1835، التي أصبحت تحمل اليوم اسم الجامعة اللبنانية الأميركية[8]. وقد وقع على عاتق هذه المؤسسات دور أساسي في التكوين العلمي للطلاب، واستقطاب الكفاءات العلمية، وإرسال بعثات الأساتذة والطلاب إلى الخارج الأمر الذي لم يكن متاحاً لانعدام وجود جامعات محلية تُعنى بهذا الشأن.

استمر هذا النهج مع تأسيس الجامعة اللبنانية، الجامعة الرسمية الوحيدة في لبنان عام 1951، التي نحت في مستهلّ تأسيسها المنحى ذاته باعتمادها المناهج الفرنسية تعليماً وبحثاً على السواء[9]. وقد سارت الجامعات الأحدث عمراً، هي الأخرى، على هذا التقليد. وهو ما يعتبره نيلسون من الأثار الفعلية على الدول الناشئة لسيرورتي العولمة والتدويل، بعد تخلي أوروبا عن مستعمراتها (Nielsen, 2012)، وهذا يشير إلى الأهمية الحاسمة لعولمة التعليم في لبنان.

ما تقدّم آنفاً يشير إلى تمتّع التعليم العالي في لبنان بخصائص متشابهة. على الرغم من ذلك، تتمايز بعض هذه المؤسسات عن بعضها الأخر بعدد من الخصائص. تجدر الإشارة إلى أن هذه التمايزات لا تقرأ دون التمعن في أمرين. من جهة **أولى**، تعتبر علاقة الدولة والحقل السياسي بهذا القطاع أمراً محورياً. إذ إن طبيعة هذه العلاقة ينبغي أن تدرس بتمعن لتعيين مدى استقلالية الحقل الأكاديمي ومتانة حدوده. ومن جهة **ثانية**، تختلف قرارات المؤسسات الأكاديمية باختلاف مواقعها على خارطة التعليم العالي العالمي واختلاف درجة استجابتها لمتطلبات شروط الحقل العالمي في التعليم العالي. وتفصّل الأسطر التالية هذين الأمرين وانعكاس ذلك على اشتغال حقل التعليم العالي في لبنان.

الخاصية **الأولى** التي يجب تسجيلها، الاندراج التاريخي لقطاع التعليم العالي في عولمة التعليم. إذ تظهر الظروف التاريخية ـ كما تقدم ـ لنشأته، إلى موقعه المتلقي على خارطة التقسيم الدولي للعمل العلمي (Federkeil, 2007) حيث ثمة دول متقدمة اقتصادياً وعلمياً تتحدّد فيها مرجعية التعليم والبحث من جهة، ودول متلقية تعتمد هذه المرجعية دون التمكن من استبدالها أو تعديلها جذرياً بسبب اندماجها غير المشروط في سيرورة التقسيم الدولي للعمل. إذ يحدّ هذا الموقع من دور المحدد المحلي أو الوطني، وإن كانت حدودية هذا الدور تتفاوت بتفاوت تدخل دور الدولة في عملية التنمية (Kabbanji, 2009). ويعود ذلك بحسب البعض، إلى «علاقات التبعية العلمية لعالم «الجنوب» بعالم الدول «المتطورة» (Alatas, 2003) وعلى التصوّر بأن المنهجيات والنظريات الغربية صُدّرت إلى العالم، باعتبارها مرجعيات عالمية للتفكير إن كان على مستوى التعليم أم على مستوى البحث» (Saint-Pierre, 1980).

(8) للمزيد من المعلومات حول تاريخ الجامعة، انظر: <http://www.lau.edu.lb/about/history>.

(9) تبنّت الجامعة اللبنانية الرسمية والتي تأسست عام 1951، مناهج التعليم الفرنسية، لكن مع الوقت تغيّر واقع الحال ودخلت اللغات الإنكليزية ومناهجها على خط التكوين الأمر الذي سنعالجه في سياق هذه الدراسة.

أما الخاصية **الثانية** فهي متعلقة بحقل الدولة والحقل السياسي في لبنان: فقد اندرج التعليم العالي في لبنان في سياقين: تمثل **الأول**، بسياق تأسيس مؤسسات التعليم الأولى في ظل الاستعمار الغربي. و**ثانياً**، في سياق نشوء السلطة الطائفية منذ عام 1920 وما تناسل منها من صراعات ساخنة حيناً وباردة أحياناً. بداية تميّز التعليم العالي الخاص بخصائص منحته هامشاً من الحرية والاستقلالية سيكون لهما أثر معتبر في تكوين بنيته وطريقة اشتغاله ضمن الحقل الأكاديمي الأعّم. فقد تأسست أولى جامعات التعليم العالي الخاص كما ورد أعلاه، قبل نشأة الدولة اللبنانية بمعناها الحديث، الأمر الذي منحها سطوة على هذا القطاع دامت ثلاثة أرباع القرن. فقد شرّع القانون العثماني هذه المؤسسات بدايةً في عام 1869، حين أعطيَ لكل قومية أو طائفة، الحق في تعليم أبنائها» (شاهين، 2011: 22) وتكرّس هذا الحق مجدّداً في دستور الطائف في مادّته العاشرة حين شدد على حريّة التعليم وعلى حرية إنشاء المؤسسات التعليمية للطوائف المختلفة. وهكذا عزّز هذين السندين القانونيين، كل في إطاره الزمني، الاستقلالية النسبية[10] لمؤسسات التعليم العالي الخاص عن سلطة الدولة وأطلقت يده في «صياغته لسياساته التربوية [و] استقلاليته في وضع مناهج التعليم والحرية في تطبيقها» (حريق، 1999).

وفي سياق مفارق، تميّز تأسيس الجامعة اللبنانية الرسمية من سابقاتها على الرغم من «علاقتها المتصارعة مع السلطة» (الأمين، 1997) بكونها منشأة وطنية تأسست بناء على قرار صادر عن الدولة اللبنانية. وقد سمح دخول الجامعة الرسمية إلى المشهد الجامعي في لبنان حينذاك[11]، بتحول التعليم العالي ـ في جزء منه ـ إلى ملكية وحق عام للمواطنين، ما استتبع نشأة «حيّز عام مستقل [نسبياً] عن سلطة المرجعيات الدينية، واعتبارات السوق» (Kabbanji, 2012). لكن ما لبث أن بدأ هذا الحيز بالتلاشي أكثر فأكثر مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان وما تلاها من تراجع في استقلال الحركات المطلبية وفي المقابل تعاظم سلطة زعماء الطوائف.

ثالثاً: الحرب الأهلية وإعادة رسم حدود الحقل الأكاديمي

يصعب إغفال البصمات التي تركتها الحرب الأهلية التي عاشها لبنان في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي. فقد مُنيَ هذا القطاع «بعدد لا حصر له من الآثار المدمرّة، التي انعكست مباشرة على بنية التعليم، ومؤسساته» (بشور، 1997: 45) ولم يستثن جهازه التعليمي الذي أصيب بالتشريد والقتل والتهجير. هذا وتأخرت جميعها عن مواكبة التحولات التي شملت نظم التعليم في العالم. لذا، كان من الضروري بمكان أن تقوم هذه المؤسسات بعد

(10) نشدد على الاستقلالية النسبية لاحتكام المؤسسة إلى القانون اللبناني بعد قيام دولة لبنان من جهة، ولخضوعها إلى شروط مؤسساتها الأم في الخارج من جهة أخرى.

(11) نحيل على فترة التأسيس الأولى أي خمسينيات القرن الماضي.

انتهاء الحرب الأهلية[12]، بترميم بنيانها وترتيب هياكلها التنظيمية، وأن تواكب نظم التعليم العالمية التي شهدها هذا القطاع على الصعيد العالمي. ويفيد في هذا الصدد التنويه بأن مواكبة مؤسسات التعليم العالي لنظم التعليم الحديثة لم تحدث على السوية ذاتها. وستتميّز محاولات الاستلحاق هذه بالنظر إلى التحولات البنيوية في حقلي السلطة والتعليم العالي.

فقد عرف حقل السلطة في لبنان تحديداً بعد اتفاق الطائف العديد من التحولات الأساسية ترجمت في سياسات الدولة اللبنانية. ويعنينا الإشارة إلى أبرز التحولات التي تركت أثرها في اشتغال هذا الحقل وديناميات الفعل فيه.

أولاً، لبرلة التعليم العالي وسلعنته. ويشكل تكاثر عدد الجامعات الخاصة ذات التوجه الربحي (Gaillard [et al.], 2008) في لبنان أحد مظاهره[13]. هذا لا يعني على الإطلاق أن حقل التعليم العالي الخاص في لبنان هو حقل مستجد، لكن لاعبين جدداً دخلوا إليه، ما أدى إلى إعادة رسم خريطة التعليم العالي بحيث لا يمكن تجاهل أثره في مستويات عديدة. والمعْلم الأبرز للخريطة الجديدة هو تزايد هذه الجامعات ليصل عددها إلى «47 جامعة، كلية، معهد جامعي مرخصة (41 جامعة ناشطة حالياً)» بعد أن كان عددها 14 جامعة من ضمنها جامعة الدولة الرسمية، (انظر الجدول الرقم (1)).

الجدول الرقم (1)

الجامعات والمعاهد الجامعية الخاصة في لبنان بحسب فترة التأسيس

قبل تأسيس الدولة اللبنانية	فترة الثمانينيات	بعد اتفاق الطائف	المجموع
9	4	34	**47**
ضمن مجموعة جامعات ما بعد الطائف هناك 7 جامعات مرخص لها بانتظار إذن المزاولة			

المصدر: عن الصفحة الإلكترونية للموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية: <http://www.mehe.gov.lb>.

(12) عملياً أنهى اتفاق الطائف رسمياً الحرب في لبنان. فقد شمل هذا الاتفاق الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بوساطة سعودية في 30 أيلول/سبتمبر 1989 في مدينة الطائف وتم إقراره بقانون بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1989 منهياً الحرب الأهلية اللبنانية وذلك بعد خمسة عشر عاماً على اندلاعها.

(13) يأتي الإعلان عن الالتحاق بالمسار الأوروبي تحديداً في مسار برشلونة، في البيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2005، في هذا السياق التغييري لسياسات الدولة اللبنانية: «تلتزم الحكومة أيضاً بتمتين تعاون لبنان مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز العلاقات السياسية والثقافية معه، في إطار مسار برشلونة، واتفاق الشراكة الموقَّع بين الطرفين والعمل على الإسراع في الانخراط في سياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبي وتسريع عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة».

ويتميز اللاعبون الجدد بتدريس اختصاصات سريعة التكوين تلبي حاجات سوق العمل مباشرة[14]، وهي ليست معنية بصورة أساسية بالبحث ولا تخصّص ميزانيات له (Hanafi and Arvanitis, 2016: 75). كما يتميزون بقدرتهم الاستقطابية للطلاب نظراً إلى التنوع الواسع في مجالات الاختصاص البالغة 194 اختصاصاً. فاختصاص إدارة الأعمال جذب 15.70 بالمئة من الطلاب بين الاختصاصات كافة. في حين لم تستقطب العلوم الاجتماعية في الجامعات ذات التوجه الربحي سوى 0.27 بالمئة[15]. تتمتّع مؤسسات التعليم العالي «بالشخصيّة المعنويّة وبالاستقلاليّة الإداريّة والماليّة والأكاديميّة ضمن الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون (النواب، 2014)؛ ما يمنحها حرية اعتماد نظم التعليم التي ترتئيها. لذلك تتبنى نظماً للتدريس رشيقة متجانسة مع سوق التعليم العالمي الأميركي والأوروبي (انظر الجدول الرقم (2))، ما يتيح المعادلة السريعة للشهادات في سوق التعليم العالي.

تلقي هذه التحولات بظلالها على خريطة التعليم العالي، في ظل تراجع الإنفاق العام على التعليم العالي (Knight, 2002)[16]، مقابل فرض رسوم دراسية أعلى في مؤسسات التعليم العالي (زيتون، 2013). مع العلم أن مؤسسات التعليم العالي الخاص تموّل من القطاع العام جزئياً من خلال المنح التعليمية التي تعطى لأبناء موظفي القطاع العام الملتحقين في الجامعات الخاصة[17]. هكذا يتم تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص بطريقة غير مباشرة من جانب الدولة (Kabbanji, 2012)، في الوقت الذي تقلّص الميزانيات المخصصة للتعليم العالي العام. (مهدي، 2015) فقد غيّر التنامي المتزايد للجامعات الخاصة خريطة التحاق الطلاب الجامعيين في لبنان. فبعد أن كانت الجامعة اللبنانية الرسمية، باختلاف كلياتها، تحوز نسب الالتحاق الأكبر، أخذت الجامعات الخاصة ذات التوجّه الربحي تستقطب أعداداً أكثر من الطلاب[18] (انظر الرسم البياني الرقم (1)).

---

(14) من هذه الاختصاصات إدارة الأعمال، الكمبيوتر وتقانة المعلومات، هندسة الميكانيك وغيرها من الاختصاصات السريعة التكوين والجاهزة للعرض في سوق العمل.

(15) توزع طلاب مؤسسات التعليم العالي الخاصة بحسب الاختصاص للعام الدراسي 2012 ـ 2013 عن الموقع الإلكتروني المركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان.

(16) لقد بلغ مجموع «التشحيل» المتراكم للجامعة اللبنانية من عام 2005 إلى عام 2014 نحو 210 مليارات ليرة.

(17) على سبيل المثال تمنح تعاونية موظفي الدولة لأبناء موظفي القطاع العام المسجلين في الجامعة اللبنانية الرسمية منحة مقطوعة تبلغ 1740000، في حين أن أبناء موظفي الدولة المسجلين في التعليم العالي الخاص يحصلون على منحة من نفس التعاونية تبلغ 5200000، لاختصاصات الهندسة، الطب، الصيدلة، ومبلغ 4175000، لباقي الفروع. انظر موقع الفيس بوك الرسمي لتعاونية موظفي الدولة على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/mfeleb/photos/%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/762070460586986>

(18) بدأت الجامعة الرسمية تشهد التناقص في أعداد الملتحقين فيها منذ العام الدراسي 2007 ـ 2008. وتظهر الأرقام التالية واقع الحال: بلغ أعداد الملتحقين في عام الدراسي 2007 ـ 2008، 74176 طالباً وطالبة في حين تناقص ليصبح 72813 في عام 2009 ـ 2010 وأصبح عدد الملتحقين =

الرسم البياني الرقم (1)
توزع الطلاب الملتحقين في الجامعات اللبنانية
في السنوات كافة للعام الدراسي 2015 ـ 2016

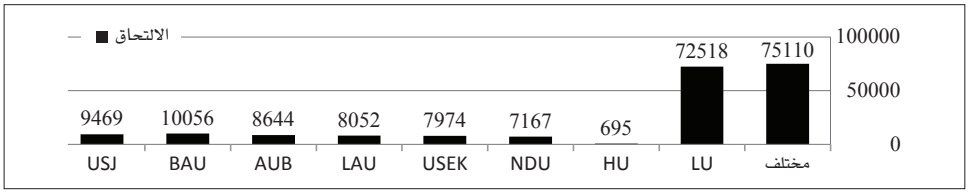

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء النشرة الإحصائية عام 2015 ـ 2016.

ترتب على هذا الواقع المستجد حضور مؤسسات رشيقة غير مضبوطة بشكل فاعل بالقوانين المرعية الإجراء مقابل مؤسسة جامعية عامة تنوء بضغوط السلطة السياسية من جهة، ومتطلبات السوق من جهة أخرى.

ثانياً، التحول المضطرد لتبني سياسات التعليم العالي العالمي ـ والذي تميّز بارتباكه في المؤسسة الجامعة الرسمية ـ[19]، بهدف كسب الاعتراف الدولي بالمؤسسات الجامعية، وبهدف تظهير صورتها المواكبة من خلال تبني المعايير العالمية[20] من التنظيم والتشغيل (Nielsen, 2012)، والتعليم[21].

= 72507 في عام الدراسي 2010 ـ 2011 فعلى سبيل المثال تناقص أعداد طلاب الجامعة اللبنانية الرسمية المسجلين في كلياتها على مدى السنوات ليصبح في العام الدراسي 2012 ـ 2013، واحداً وسبعين ألفاً وأربعمئة وأربعين (71440) طالباً وطالبة، عن النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.

(19) التي تجلّت السياسات التربوية في عام 2005 بتبني نظام الـ LMD بإقرار نص المرسوم الرقم 14840 «اعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية» وعقد اتفاقيات التعاون العديدة، وتيمبوس في مرحلته الرابعة (2013/2007) واحد من البرامج الناتجة من اتفاقات التعاون، أما أهم أهدافه فهي تعزيز عملية تدويل التعليم العالي من خلال تشجيع التدويل في الأوساط الأكاديمية والبحثية، وتشجيع تنقل الطلاب والمحاضرين، وتحسين توظيف الطلاب الأجانب.

(20) يتم في هذا السياق تنفيذ مشروع تيمبوس ـ في مرحلته الرابعة (2013/2007) ـ وهو واحد من البرامج الناتجة من اتفاقات التعاون. أهم أهدافه تعزيز عملية تدويل التعليم العالي من خلال تشجيع التدويل في الأوساط الأكاديمية والبحثية، وتشجيع تنقل الطلاب والمحاضرين، وتحسين التوظيف الطلاب الأجانب.

(21) لقد عبّرت هذه الفقرة من البيان الوزاري لحكومة الرئيس رفيق الحريري عام 1996، عن هذا التطلّع القائم على الانفتاح على الخارج: «وفي مجال العلاقات مع أوروبا، تعتزم حكومتنا السير قدماً في تعزيز علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات شأن في الساحة الدولية، لا سيّما من خلال إتمام مفاوضات الشراكة الاقتصادية معها. كما ستسعى حكومتنا لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية الصديقة والفاعلة، بهدف ضمان استمرار دعمها للبنان ولسلامة أراضيه وتوسيع رقعة التعاون الثقافي والتكنولوجي، والتبادل التجاري».

الجدول الرقم (2)

نظم التعليم المعتمدة في الجامعات الخاصة في لبنان

سنوي	أرصدة	وحدات	وحدات وأرصدة	غير معلوم	المجموع
13	7	18	6	3	**47**

المصدر: عن الصفحة الإلكترونية للموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية: <http://www.mehe.gov.lb>.

يظهر الجدول الرقم (2) تبني الجامعات اللبنانية الخاصة ذات التوجه الربحي ـ منذ تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي ـ لنظام الوحدات والأرصدة[22]، في حين أن «جامعات النخبة» تعتمد هذا النظام أساساً. أما الجامعة الرسمية فقد انتظرت حتى عام 2005، كي تبادر إلى مواءمة برامجها ونظمها التعليمية مع المستجدات العالمية التي شهدها التعليم في العالم[23]. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الجامعات الخاصة قيد البحث تتبنى هذه النظم نظراً إلى ارتباطاتها مع مؤسساتها الأم في أمريكا وأوروبا، وليس عليها إلا أن تواكب المستجدات العالمية في حين كان على الجامعة اللبنانية الرسمية أن تباشر بتحضير الإطار القانوني والتنظيمي للانتقال إلى النظام الجديد. فأصدرت على التوالي مرسوم اعتماد النظام الجديد (المرسوم الرقم 14840 تاريخ 28 حزيران/يونيو 2005)، المرسوم الخاص بالمعاهد العليا للدكتوراه (المرسوم الرقم 74 تاريخ 23 شباط/فبراير 2007) ومرسوم القواعد العامة لنظام التدريس الفصلي (المرسوم الرقم 2225 تاريخ 26 أيار/مايو 2009). تجدر الإشارة بأن العمل بهذه النظم تميّز بالارتباك الشديد، إذ لم تنجح جميع كليات الجامعة اللبنانية في تبني نظام الـ LMD في الوقت عينه نظراً إلى الصعوبات التي اعترت الكليات في التحضير له. وفي مثال صريح على ذلك، الارتباك الشديد الذي رافق عمليات التحضير لانضمام معهد العلوم الاجتماعية إلى المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية[24].

(22) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الأنظمة الداخلية للجامعات الموجودة على موقع مديرية التعليم العالي في لبنان على الرابط التالي: <http://www.higher-edu.gov.lb/arabic/personal_univ.html>.

(23) تطرح مسألة تبني النظم دون الانتفاع من مخرجاتها مسألة في غاية الأهمية. بمعنى ما الذي يدفع إلى تبني نظام إذا كنا لا نتبادل الطلاب ولا نرسل أساتذة إلى الخارج إلا في الحدود الدنيا.

(24) اعتمد معهد العلوم الاجتماعية نظام التعليم الحديث LMD عام 2013، في حين أنه التحق بالمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الاجتماعية في عام 2016 ـ 2017 بعد محاولة فاشلة في عام 2010 ـ 2011، مع العلم بأن الأمور التنظيمية المتعلقة بتنظيم شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ما زالت حتى اللحظة تخضع للعديد من التغيرات.

ثالثاً: تكلفة إعادة ترسيم الحقل الأكاديمي على قيمة الشهادة الجامعية وطرائق استثمارها

لم تكن الظروف المذكورة أعلاه لتمرّ دون أن تترك أثرها في إعادة تركيب حدود الحقل الأكاديمي وبالتالي في التأثير في ديناميات اشتغاله. كذلك لا يسعنا إلا أن نلاحظ في السياق ذاته إعادة تركيب لعناصر الرأسمال الأكاديمي المراكم فيه من ناحية، وعلى أنواع استثمارها من ناحية أخرى. سترسم الفقرات التالية خريطة الحقل الأكاديمي في لبنان بوجه عام، والمؤسسات التي تعلّم العلوم الاجتماعية بوجه خاص، فضلاً عن رسم صورة عن المرجعيات الأكاديمية للهيئة التعليمية في كل من الجامعات الخاصة والعامة قيد البحث، تبعاً لشروط الحقل الأكاديمي المستجدّة.

1 ـ موقع العلوم الاجتماعية في الجامعات اللبنانية

يتم التخصص في العلوم الاجتماعية في عدد من الجامعات اللبنانية الخاصة منها والعامة[29]. وتختلف في هذا السياق الأطر المؤسساتية التي تنضوي ضمنها هذه العلوم كما تختلف الشهادات التي تمنح فيها[30]، منها ما بدأ بتوحيد شهاداته بما يتلاءم مع نظام التعليم العالي العالمي ومنها ما زال قيد التحضير للقيام بذلك.

ولا يتوقف الاختلاف عند هذا الحدّ بل يستكمل لنشهد انضواء هذه العلوم ضمن كليات وأقسام مختلفة. إذ تدرّس على سبيل المثال، هذه العلوم في الجامعة اللبنانية الرسمية في ثلاث كليات مختلفة. فالعلوم الاجتماعية تدرّس في معهد العلوم الاجتماعية[31]، في حين تدرس العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية في كلٍ من كليتي العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال وكلية الحقوق والعلوم السياسية. هذا وينسحب الاختلاف على الأطر المؤسسية التي تنضوي فيها هذه العلوم. فالعلوم الاجتماعية قد تعلّم في كليّات مخصّصة للعلوم

(29) تدرس العلوم الاجتماعية باختصاصاتها المختلفة في كل من الجامعة اللبنانية الرسمية، الجامعة الأميركية في بيروت، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة القديس يوسف، جامعة بيروت العربية، جامعة الكسليك، جامعة هايكازيان.

(30) يمنح معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وجامعة الروح القدس شهادة الدكتوراه في «العلوم الاجتماعية» في حين تمنح جامعة بيروت العربية وجامعة القديس يوسف الدكتوراه تحت عنوان شهادة الدكتوراه في السوسيولوجيا. أما الشهادة الأعلى في العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة هايكازيان فلا تتعدّى الماستر.

(31) علم اجتماع العمل، علم اجتماع التنمية، علم الاجتماع السياسي، علم اجتماع المعرفي، علم الاجتماع الثقافي، علم اجتماع العائلي، الديمغرافيا الأنثربولوجيا وهكذا دواليك.

الاجتماعية ـ كما هو الحال في معهد العلوم الاجتماعية الجامعة اللبنانية ـ أو تعلّم ضمن أحرام كليات العلوم الإنسانية كما هو الحال في جامعة القديس يوسف[32].

وفي السياق عينه، ظلّت الجامعة الرسمية، على الرغم من تبدل نسب التحاق الطلاب لصالح الجامعات الخاصة، تستقطب أعلى نسب من الطلاب الملتحقين 82 بالمئة. (انظر الرسم البياني الرقم (2)).

الرسم البياني الرقم (2)

توزع الطلاب الجامعيين في اختصاصات العلوم الاجتماعية بين الجامعات اللبنانية للعام الدراسي كافة الشهادات 2015 ـ 2016

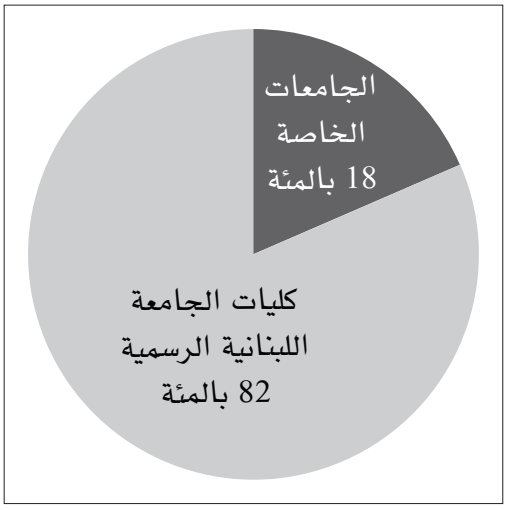

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء النشرة الإحصائية عام 2015 ـ 2016.

لا يسعنا إلا أن نشير إلى الصعوبة الملقاة على عاتق كليات الجامعة اللبنانية في تكوينها للطلاب في اختصاصات العلوم الاجتماعية نظراً إلى أعداد الالتحاق الكبيرة، والصعوبة

(32) تشكل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع (Département de sociologie et d'anthropologie) قسماً من كلية الآداب والعلوم الإنسانية (Faculté des lettres et des sciences humaines) في جامعة القديس يوسف بينما العلوم السياسية لها معهد خاص بها (Institut de sciences politiques) والحال نفسه يطبق على العلوم الاقتصادية. أما الجامعة الأميركية فالأمر فيها مختلف فكلية العلوم الاجتماعية والسلوكية تأسست رسمياً عام 1975، وتعلّم العلوم الاجتماعية ضمن برنامجين أساسيين: علم النفس من جهة والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية من جهة أخرى، جدير بالإشارة أن هذا القسم أُعيدت هيكلته عام 2012 ليصبح قسم الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا وعلوم الاتصالات، يمنح ماستراً خاصاً في علوم الاتصالات وماستراً آخر في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا.

في تكوين هيئاتها التعليمية في ظل الإرباكات التي يعانيها الحقل الأكاديمي العام كما سنبين لاحقاً.

2 ـ انفتاح الخاص انغلاق العام

يتألف الجسم التعليمي في العلوم الاجتماعية في الجامعات اللبنانية قيد البحث من 605 أساتذة. تتألف الهيئة التعليمية في الجامعة الأميركية من 86 أستاذاً وأستاذة تتوزع على اختصاصات العلوم الاجتماعية[33]. وتتألف الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية الأميركية من 59 أستاذاً وأستاذة. في حين كان نصيب كليات الجامعة اللبنانية الرسمية 460 أستاذاً لهذه الاختصاصات (انظر الجدول الرقم (3)).

الجدول الرقم (3)
توزع الهيئة التعليمية في العلوم الاجتماعية لعام 2013 ـ 2014

اسم الجامعة	الاختصاص	عدد الأساتذة	مجموع الأساتذة في كل جامعة
الجامعة الأميركية AUB	علوم سياسية	23	**86**
	اقتصاد	37	
	أنثروبولوجيا وعلم اجتماع	26	
الجامعة اللبنانية الأميركية LAU	علوم اجتماعية	40	59
	اقتصاد	19	
الجامعة اللبنانية LU	حقوق وعلوم سياسية	132	460
	علوم اجتماعية	145	
	اقتصاد وإدارة اعمال	183	

المصدر: الجامعات قيد البحث.

وتُظهر المعطيات الماكروية المجمّعة عن الهيئة التعليمية في كل من الجامعات الخاصة والعامة قيد البحث، المرجعية الغربية للشهادات الجامعية لأساتذة هذه الجامعات وهذا ليس غريباً عن جامعات النخبة التي تأسست واستمرت في هذا النهج. يشير ذلك إلى الأهمية الحاسمة للتخصص العلمي في الخارج على مستوى العلوم الاجتماعية (أوروبا ـ

(33) كما ذكرنا سابقاً لا تعطى العلوم الاجتماعية في الجامعات اللبنانية تحت مسمى واحد، ولا تدرّس في كليات متشابهة. فالاقتصاد والعلوم السياسية يعلمان في كليتين منفصلتين في الجامعة الأميركية في حين تدرّس السوسيولوجيا في كلية السوسيولوجيا والأنثربولوجيات والدراسات الإعلامية. وينطبق الأمر على الجامعة اللبنانية التي تدرِّس الاقتصاد والعلوم السياسية في كليتين منفصلتين، في حين أن السوسيولوجيا تدرس في معهد العلوم الاجتماعية.

فرنسا للجامعة العامة، إنكلترا وأميركا للجامعات الخاصة) في فترة تاريخية محددة من تاريخ تأسيس هذه الجامعات.

إلا أن التحولات العديدة التي شملت تنظيم التعليم العالي في لبنان، كتأسيس برنامج الدكتوراه اللبنانية الذي نظمه المرسوم 900 في عام 1983، ترك أثره الجلي في تركيب الهيئة التعليمية في الجامعة الرسمية تحديداً دون الجامعات الخاصة. فالتمعن في حالة معهد العلوم الاجتماعية على سبيل المثال (الجدول الرقم (4))، يعطينا فكرة جلية عن تغيُّر ديناميات التوظيف وتحولها لصالح التغذية المحلية للهيئة التعليمية، فقد بدأ الجهاز الأكاديمي المحلي بالازدياد في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو مرشح للارتفاع أكثر مع تأسيس ثلاثة معاهد للدكتوراه في مختلف الاختصاصات الأكاديمية[34].

الجدول الرقم (4)

توزع أساتذة معهد العلوم الاجتماعية بحسب مكان وتاريخ الحصول على الشهادة للعام الدراسي 2013 ـ 2014

	مكان الحصول على الدكتوراه	تكرار	نسبة مئوية
قبل عام 1990	جامعات لبنانية مختلفة	5	3.4
	فرنسا	33	22.1
	لبنان مجهول التاريخ	1	0.7
بعد عام 1990	جامعات لبنانية مختلفة	8	5.4
	معهد العلوم الاجتماعية	**66**	**44.3**
	جامعات أجنبية مختلفة	7	4.7
	فرنسا	24	16.1
مجهول المكان		2	1.3
مجهول التاريخ		3	2.0
المجموع		**149**	**100**

المصدر: دليل الجامعة اللبنانية 2004، ملفات الأساتذة؛ تواصل مباشر مع الأساتذة.

وبنظرة دقيقة إلى الحالة الوظيفية للأساتذة في هذه الجامعات نجد أن نِسب الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية تميل إلى الارتفاع، في حين أن الجامعات الخاصة ترتفع فيها نسب الأساتذة الذي يعملون بدوام جزئي. ويُفسر ذلك، بتعاظم رأس المال المؤسساتي

(34) يشير المرسوم 74 الذي صدر في عام 2007 إلى إنشاء ثلاثة معاهد للدكتوراه في الجامعة اللبنانية (Ecoles Doctorales).

مقابل الرأسمال العلمي الصافي في تحديد معايير التوظيف في الجامعة العامة، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الأهلية وإبرام اتفاق الطائف عام 1989؛ بحيث جرى في ضوء هذا الاتفاق تكريس إعادة تركيب علاقات القوة بين فاعلي حقل الدولة والحقل السياسي من جهة، وفاعلي الحقل الأكاديمي من جهة أخرى لصالح الطرف الأول. إن تغيّر النظرة للمؤسسات العامة ومنها الجامعة اللبنانية ـ في ظل فقدان استقلالية القرار الأكاديمي والمؤسساتي التي اعترتها ـ تركت بصماتها على الديناميات الداخلية لاشتغال المؤسسة الجامعية العامة. فازدياد نسب الالتحاق الطالبي في الجامعة العامة، وانخفاض منح التخصص في الخارج أدى إلى تعاظم الطلب على الأساتذة (المكوّنين في لبنان).

والمفارقة أن ازدياد التغذية المحلية للطاقم التعليمي من الجامعة المحلية يتم على الرغم من اتفاقيات التعاون التي وقعتها الجامعة العامة مع مؤسسات التعليم العالي منذ إعلان بولونيا حتى الآن[35]، وعلى الرغم أيضاً من تبني نظام LMD الذي يسمح بفتح المسارات التعليمية وبحراك الطلاب والأساتذة على السواء. أضف إلى فتح مجالات التبادل الأكاديمي إن كان على مستوى تكوين الطلاب في الخارج أو على سبيل تبادل خبرات الأساتذة الأجانب وإرسال البعثات من الأساتذة والطلاب على السواء (Moutsios, 2012). يدلّل ذلك، إن دلّ على شيء، أن عملية التكوين، وبالتالي التوظيف، أصبحت أكثر ميلاً إلى الانغلاق بعكس ما يجري في الجامعات الخاصة. وهو الذي نفسّره بقدرة حقل السلطة على قضم استقلالية المؤسسة الأكاديمية وإخضاعها لمنطق حقل الدولة والرأسمال السياسي وفتح الفرصة الملائمة لقيام الفاعلين في حقل السلطة السياسية بحملات التوظيف والترقية كلما اقتضت مصالحهم ذلك وليس بدافع النقص الفعلي للموظفين الجدد والحاجة الفعلية للترقيات فقط[36].

بينما تميّزت ديناميات تغذية الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة قيد البحث (LAU, AUB) بعدد من الخصائص ميزتها عن الجامعة الرسمية، إذ إن نسبة شاغلي الأوضاع الوظيفية غير الدائمة هم في الغالب من حملة شهادة الماستر، حيث بلغ عددهم على سبيل المثال في الـ LAU 30 أستاذاً مقابل 16 أستاذاً في جامعة AUB كما يظهر الجدول الرقم (5).

---

(35) لعل من أبرز برامج تنشيط التفاعل بين الجامعات الأوروبية والجامعات خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تدعم التوجه، توجه مسار بولونيا: برنامج Programme Erasmus، برنامج Mundus Erasmus إضافة إلى النظام الأوروبي لنقل الوحدات ECTS وبرنامج Programme Tempus.

(36) على سبيل المثال قامت الحكومة اللبنانية بتفريغ 1400 أستاذ في كليات الجامعة اللبنانية دفعة واحدة على الرغم من صدور بعض الأصوات التي تدعي عدم الالتزام بالمعايير الأكاديمية للترقي. برر بو صعب مخالفة قوانين الجامعة اللبنانية وأنظمة الكليات، بأن جميع الأساتذة المرفقة أسماؤهم في الملحق هم من حملة شهادة الدكتوراه، على الرغم من أن شروط التفرغ ليست محصورة بهذه المسألة، بل بجملة من الشروط الواجب توافرها لدى المرشح للتفرغ (مهدي، 2014).

الجدول الرقم (5)

الوضع الوظيفي للهيئة التعليمية مقارنة بمستوى الشهادة الجامعية في جامعتي /AUB LAU لخريف وربيع أعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017(*)

اسم الجامعة	مستوى الشهادة	الوضع الوظيفي								
		دائم/ متفرغ	نسبة مئوية	متعاقد/ جزئي	نسبة مئوية	دكتوراه غير معروف الوضع الوظيفي	نسبة مئوية	ماستر غير معروف الوضع الوظيفي	نسبة مئوية	المجموع
LAU	دكتوراه	24	22.3	30	27.9					**93**
	ماستر	3	2.8	27	25					
	غير معروف مستوى الشهادة			9	8.4					
AUB	دكتوراه	12	6.6	26	14.3				38	**55**
	ماستر	1	0.6	13	7.2				14	
	غير معروف مستوى الشهادة			3	2.8				3	

(*) تناولنا في هذه الجداول فقط الهيئة التعليمية في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت AUB وقسم العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الأميركية LAU.

المصدر: إدارة الجامعتين قيد البحث وموقعهما الإلكتروني: <http://www.aub.edu.lb>، و<http://www.lau.edu.lb>.

كما مالت كفّة التوظيف في الجامعتين الخاصتين لحاملي شهادات الجامعات الأنكلوساكسونية (أمريكا، إنكلترا وغيرهما) فضلاً عن الاستعانة بأساتذة من جنسيات أجنبية (الجدول الرقم (6))[37] مقابل العزوف عن توظيف أساتذة من حاملي الشهادات المحلية وبخاصة من الجامعة الرسمية.

الجدول الرقم (6)

جنسيات الهيئة التعليمية وأوضاعها الوظيفية لأعضاء الهيئة التعليمية في AUB/LAU لخريف وربيع أعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017

	الجنسية والوضع الوظيفي							
اسم الجامعة	عربي دائم	عربي متعاقد	أجنبي دائم	أجنبي متعاقد	لبناني متفرغ	لبناني متعاقد	مجهول الوضع الوظفي	المجموع
AUB	3	2	5	4	5	36		55
LAU	0	0	7	2	19	64	1	93

المصدر: إدارة الجامعتين قيد البحث وموقعهما الإلكتروني: <http://www.aub.edu.lb>، و <http://www.lau.edu.lb>.

ويظهر الجدول الرقم (6) تمايزاً بين LAU وAUB؛ فهذه الأخيرة أكثر ميلاً لانفتاحها على الوطن العربي من مثيلتها. بينما تقترب الـ LAU أكثر إلى الحقل المحلي في ضمّها لهيئتها التعليمية 41 أستاذاً لبنانياً.

بعد هذه القراءة السريعة لهذه الجداول نستنتج أن الحقل الجامعي الخاص دائماً ما أولى أهمية أكبر لحقل التعليم الدولي، وقد ترجم ذلك بالحفاظ على قاعدة أساسية هي شرط الشهادة الأجنبية من جهات أنغلوساكسونية بشكل أساسي لهيئته التعليمية تحديداً في حالة الدكتوراه. وإن كنا نشهد بعض التمايزات الطفيفة بين AUB وLAU حين نلاحظ أن هذه الأخيرة تضم في هيئتها التعليمية (نحو 17 بالمئة) أساتذة حاصلين على شهادة الدكتوراه من بلدان أجنبية كإسبانيا، كندا، وألمانيا... إلخ.

ونلحظ أيضاً دينامية أخرى في تغذية الهيئة الأكاديمية تحديداً في حالة حاملي الماستر. إذ تميل هاتان الجامعتان ولا سيَّما في LAU إلى إعادة إنتاج هيئتها التعليمية والاستعانة بحاملي الماستر من خرّيجيها أو خرّيجي الجامعة الأميركية حصراً (انظر الجدول الرقم (7)).

(37) الأساتذة الذين تناوبوا على التعليم الفعلي في أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية في خريف وربيع أعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الجدول الرقم (7)

مستوى الشهادة الجامعية ومصدر الشهادة الجامعية لأعضاء الهيئة التعليمية في الـ AUB/LAU

لخريف وربيع الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017

اسم الجامعة		LAU			AUB		
مصدر الشهادة	مستوى الشهادة	دكتوراه	ماستر	غير معروف مستوى الشهادة	دكتوراه	ماستر	غير معروف مستوى الشهادة
أمريكا/بريطانيا		28	8		27	7	
النسبة المئوية		26.0	7.44		14.9	3.85	
فرنسا		6	2		5		
النسبة المئوية		5.6	1.86		2.8		
جامعات خاصة لبنان		4.0	16		1	6	
النسبة المئوية			14.9		0.55	3.3	
الجامعة اللبنانية الرسمية		1	1		1		
النسبة المئوية		0.93	0.93		0.55		
جامعات أجنبية مختلفة		15	3	1	3		
النسبة المئوية		13.93	2.79	0.93	1.65		
غير معروف مصدر الشهادة				6	1	1	1
النسبة المئوية				5.58	0.55	0.55	0.55
المجموع		**55**			**93**		

المصدر: إدارة الجامعتين قيد البحث وموقعهما الإلكتروني: <http://www.aub.edu.lb>، و<http://www.lau.edu.lb>.

بينما لم يمثل خريجو الجامعة اللبنانية الرسمية أساساً والجامعات الخاصة اللبنانية الأخرى عامل جذب لتلكما الجامعتين، إذ تفضل كلتاهما توظيف أساتذتها ـ كما ذكرنا أعلاه ـ من مرجعيات أجنبية أنغلوساكسونية بصورة أساسية وأوروبية بصورة ثانوية. قد تُبرّر الاستعانة بخرّيجي الجامعات الأجنبية بعدم إنشاء برامج للدكتوراه في الجامعتين الخاصتين قيد البحث، واقتصار التكوين فيهما على منح شهادة الماستر لطلابها في الدراسات العليا. لكن واقع الأمر يشير إلى أن نسبة لا بأس بها من خريجي الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية كما يشير الجدول الرقم (8) هم خريجو برامج الدكتوراه في كلٍّ من الجامعات الخاصة الأخرى، كجامعة القديس يوسف، جامعة الروح القدس، جامعة بيروت العربية، والجامعة اللبنانية الرسمية والتي كما ذكرنا سابقاً قد أدرجت نظام LMD العالمي.

الجدول الرقم (8)
توزع طلاب العلوم الاجتماعية في شهادتي الماستر والدكتوراه في الجامعات الخاصة والرسمية لعام 2015 ـ 2016

نوع الشهادة	الجامعات الخاصة	الكليات والمعاهد الرسمية
ماستر/أعداد الطلاب الملتحقين	623	0
دبلوم/DESS/DEA/أعداد الملتحقين	0	3312
الدكتوراه/أعداد الملتحقين	48	537
المجموع	671	3849

المصدر: عن النشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.

يحيلنا عدم وجود تبرير موضوعي لعزوف هاتين الجامعتين عن تغذية هيئتها التعليمية من حقل التعليم المحلي إلى التفتيش عن تفسير يقع في مجال آخر. ففي الحفاظ على مرجعية الشهادات الأجنبية يعود إلى سعيهما الحثيث لتصنيفهما ضمن مصافّ الجامعات العالمية وشروط التصنيف العالمي للجامعات، وهكذا تضفي قيمة رمزية على رأسمالها الأكاديمي.

لم تعفِ المحاولات الحثيثة لوضع معايير أكاديمية للرأسمال الأكاديمي متوائمة مع شروط حقل التعليم العالي العالمي، الجامعتين الخاصتين من التخفّف نهائياً من الشروط الناظمة للحقل الأكاديمي المحلي. فقد بقي إرثهما الطائفي المسيحي ولا سيَّما البروتستانتي من جهة، وتأثير الحقل الاقتصادي من جهة أخرى، حاضرين في عمليات التوظيف بخاصة في المواقع العليا في الجامعة. وينعكس هذا الإرث من جهة، على المقاربة الليبرالية في التعليم العالي نظراً إلى انتمائهما الوثيق بالجامعات الأم في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتجلى من جهة أخرى، بالتراث المسيحي في تكوين الهيئات الإدارية العليا، من تعيين لرؤساء الجامعة، والمواقع الأكاديمية العليا ومجالس الأمناء. إذ حتى لحظة كتابة هذه المقالة ما زال رؤساء الجامعة الأميركية في بيروت يعيَّنون من خلفية مسيحية بروتستانتية.

وينطبق الشيء نفسه في حالة الجامعة اللبنانية الأميركية (باستثناء الرئيسين الأخيرين، أحدهما روم أرثوذكس والراهن روم كاثوليك). لكن منذ فترة وجيزة شهدت هاتان الجامعتان بعض الخروق الطائفية في عمليات التوظيف ليصبح وكيل الشؤون الأكاديمية في الجامعة الأميركية أول بروفوسور مسلم بين عامي 2009 و2015 يتسلّم هذا المنصب في تاريخ الجامعة. ولعلّنا نحيل هذا التحول في سياسات التوظيف في هذه الجامعة على القبول ببعض شروط حقل السلطة (السياسية الاقتصادية)، الذي تمثل بسيل المنح[38] التي مدّت هاتين الجامعتين من بعض النخب السياسية (اسكندر، 2006)[39].

فقد تُرجمت صراعات الفاعلين ـ بحسب تعبير بورديو ـ في الحقل الأكاديمي (تحديداً المؤسسة الأكاديمية الخاصة) بالموازنة في إدارة رأسمالين داخل حقلهما: **الأول**، رأسمال أكاديمي معترف به في الحقلين المحلي والعالمي؛ **والثاني**، رأسمال مؤسساتي ينظم شروط الحقل محلياً دون أن يؤثر في صورة الرأسمال الأكاديمي عالمياً. في حين أن ارتهان الجامعة اللبنانية الرسمية لمنطق الحقل الأكاديمي الداخلي المحكوم أيضاً بعلاقات السلطة الطائفية عزّز قيمة الرأسمال المؤسساتي على حساب الرأسمال الأكاديمي. لذا لا يخضع التوظيف في الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية الرسمية، لا بقيمة الشهادة (أي بقيمة رأسمالها الأكاديمي) ولا بمرجعيتها العلمية. بل أصبح الرأسمال الغالب هو رأسمال مؤسساتي استمد قيمته من علاقات المحاصصة والمنفعة المتأتية من خارج منطق الحقل الأكاديمي نفسه.

خامساً: العلوم الاجتماعية: حقلان متجاوران لا يتقاطعان

أتاحت هذه الفقرات وضع اليد على بعض التمايزات في كلٍّ من الجامعتين الخاصة والرسمية على صعيد تركيب هيئتها التعليمية في اختصاصات العلوم الاجتماعية. كما أتاحت التعرّف بشكل صريح إلى الشروط الفعلية لبناء الرأسمال الأكاديمي فيهما، وبينت لنا اختلاف العناصر التي تنضوي في عملية بناء هذا الرأسمال. في الحصيلة تبيّن حضور نوعين من الرساميل، الرأسمال «النوعي» والرأسمال «المؤسساتي» في الجامعات المدروسة. لم يساعد

(38) تلقت الجامعة الأميركية في بيروت منحة قيمتها عشرة ملايين دولار من النائب سعد الحريري تبرعاً لمدرسة التمريض فيها، لتحمل اسم والده الراحل رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، والذي كان عضواً في مجلس أمناء الجامعة وداعماً سخياً لها. انظر في هذا الصدد: ««الأميركية» تطلق اسم رفيق الحريري على مدرسة التمريض،» جريدة **المستقبل** (بيروت)، 2008/10/30، ص 9، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=315333>.

(39) يذكر مروان اسكندر في كتابه أن الجامعتين الأميركية وجامعة القديس يوسف كانتا على وشك إغلاق أبوابهما في منتصف الثمانينيات لولا دعم الحريري الذي حافظ على استمرارهما.

وضع اليد على ديناميات صناعة بنية الرأسمال النوعي والمؤسساتي فحسب، بل قادنا ذلك إلى تحليل وفهم شروط ومعايير إنتاجهما، عبر كشف تدخل الحقل السياسي والاقتصادي في عمل وإنتاج الحقل الأكاديمي.

فقد راكمت الجامعات الخاصة نوعين من السلطة مستمدين من صنفين من «الرأسمال» المشار إليهما أعلاه. واكتسبت هذه الجامعات رأسمالاً مؤسساتياً نبع من الحرية في أخذ قراراتها الأكاديمية وفي وضع سياسات التوظيف والترقي إلا بتأثير بسيط لا يهزّ صورة هذا الرأسمال. وفي الوقت عينه اكتسبت رأسمالاً نوعياً نتج أيضاً من استقلاليتها في أخذ قراراتها الأكاديمية في تبني نظم تعليمية عالمية حديثة بمعزل عن الأوضاع السائدة في الحقول الأكاديمية الأخرى. فقد ساعد انتماء الجامعات الخاصة (LAU, AUB) إلى فضاء أكاديمي أنغلوساكسوني في السير قدُماً في مراكمة رأسمالها العلمي المعترف به عالمياً والمكرّس محلياً). كما أتاحت لها استقلاليتها النسبية عن حقل السلطة مراكمة رأسمالها المؤسساتي، بمعزل عن تدخل الفاعلين في حقل الدولة والحقل السياسي بصورة مشابهة لما يحدث في الجامعة الرسمية. بذلك سمح توافر الشروط التاريخية الملائمة للمؤسسة الأكاديمية الخاصة التخفف من قيود الرأسمال الدولتي والرأسمال السياسي من جهة، والإنتماء إلى حقل التعليم العالي العالمي من جهة أخرى، بوضع سياسات أكاديمية «شبه صارمة» للتوظيف[40]، مع الإقرار بأن هذه السياسات لا تخلو من تدخل الفاعلين في الدولة والحقل السياسي ولو بدرجة أقل مما هو موجود في حالة الجامعة الرسمية.

في المقابل، اتسمت بنية الرأسمال الأكاديمي في الجامعة الرسمية برجحان كفة الرأسمال المؤسساتي الذي تعزز في ظل السياسات المتبعّة غالباً في عمليات التوظيف والتي تنحو إلى الأخذ بعين الاعتبار الشروط السياسية الطائفية المسيّرة للحقل الأكاديمي الرسمي في الاختصاصات المفتوحة كالعلوم الاجتماعية.

ويعتبر الاختلاف شبه الجذري في المرجعيات الأكاديمية للحقل الأكاديمي في العلوم الاجتماعية في لبنان من النتائج المترتبة وغير المقصودة (Unintended Consequences) على هذا الواقع. إذ نلحظ ميلاً إلى خلق دورة تكوين محلية شبه مغلقة في عمليات التوظيف في الجامعة الرسمية، سهّل لها تأسيس الدكتوراه اللبنانية في عام 1983، وتأسيس ثلاثة معاهد عليا للدكتوراه حالياً، بينما تنفتح الجامعتان الخاصتان قيد البحث إلى فضاءات عالمية. في الوقت عينه لا يمكن إغفال بعض التغيرات التي طبعت الجامعة اللبنانية الأميركية في تعدّد منابت التغذية الأكاديمية لهيئتها التعليمية.

لعل نشوء حقلين أكاديميين ذواتي مرجعيات أكاديمية، سياسية، واقتصادية مختلفة في العلوم الاجتماعية، كان من أهم نتائج اختلاف استراتيجيات التكوين والتوظيف المستخدمة لكل من الجامعتين الخاصة والعامة قيد البحث في عملية بناء جسمها الأكاديمي. الأمر الذي

(40) لا نتجاهل دخول عوامل غير أكاديمية في عملية التوظيف في الجامعات الخاصة قيد البحث إلا أن هذا الأمر يعالج بالتفصيل في مقال آخر قيد النشر.

ينبئ بضيق سبل الانفتاح الأكاديمي بين هذين الحقلين الذين على ما يبدو لا يتقاطعان. على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قامت بها المؤسسة الأكاديمية العامة للمضي في تحديث نظمها التعليمية إلا أن هذه المحاولات لم تصل إلى مبتغاها. فقد ظلت الجامعة الرسمية محكومة بدورها لأحكام الرأسمال الطائفي العائد إلى حقل الدولة والحقل السياسي في لبنان، الأمر الذي أدى إلى إعطائها دوراً مهماً في إعادة إنتاج هذين الحقلين ـ على المستوى المحلي ـ عبر عمليات التوظيف التي لا تخضع بشكل متشدّد للمعايير الأكاديمية بل للعلاقات والاعتبارات الطائفية ـ السياسية. بذلك تكون الجامعة اللبنانية الرسمية حقلاً لممارسة المحاصصة الطائفية على مختلف مستويات التوظيف الإداري والأكاديمي.

في المقابل نجد أن الجامعات الخاصة قد نشأت على امتداد السنوات الماضية ومنذ منتصف القرن التاسع عشر في سياق الصراع السياسي ـ الثقافي ما بين الطوائف بما هي مجموعات ومؤسسات ذات أهداف سياسية بحيث كلما زاد النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي المركب لطائفة ما يسارع أحد رموزها المتنفذين إلى إنشاء جامعة خاصة، لها لون طائفي يعود إلى الهوية الطائفية للطرف المنشئ. وهنا تتجلى المحاصصة الطائفية في ملكية ونسب عدد الجامعات الخاصة والموزعة على المؤسسات الدينية والزعامات السياسية أو المتمولين القريبين منهم.

أما في حال الجامعة الرسمية، فإنها تخضع عبر السلطة الإدارية لمنطق المحاصصة الطائفية المتبدل عبر الزمن حسب تبدل موازين القوى بين رموز الطائفية السياسية أكانوا في الدولة أو خارجها. كذلك نجد أن الجامعات الخاصة تخضع لسيطرة الرأسمال الإداري والأكاديمي الذي لا تخلو معاييره بالكامل هو أيضاً من سيطرة الرأسمال السياسي الطائفي والمتمثل بصاحب الجامعة أكان فرداً متمولاً أم مؤسسة طائفية بعينها. وفي الحالتين يكون الرأسمال الإدراي مسيطراً على الرأسمال الأكاديمي ولو بنسب متفاوتة جرياً مع الجامعة قيد البحث.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى عدم تجانس وتماسك الحقل الأكاديمي في لبنان من حيث المعايير المتحكمة برأسماله الأكاديمي المسيطر، وذلك يعود إلى انقسام الفاعلين في هذا الحقل ليس فقط على أساس حجم الرأسمال الأكاديمي الذي يملكونه، وإنما أيضاً بسبب الخلافات حول المعايير التي تحدد الرأسمال الأكاديمي المسيطر والمفترض أن يكون موضع إجماع (نسبي) من قبل الفاعلين في هذا الحقل. من هنا يمكن لنا أن ندرك سبب وجود بعض الاختلافات الجذرية بين الجامعات من حيث المعايير المحددة للرأسمال الأكاديمي بشقيه المؤسساتي والمعرفي. فقد سبقت الإشارة إلى أن بعض الجامعات تعتمد على النظام الفرنسي في التعليم العالي وتجعله يرسم معالم أساسية من رأسماله المؤسساتي والمعرفي، والبعض الآخر يعتمد النظام الأمريكي أو النظام الديني المحافظ، الأمر الذي يضفي درجة عالية من اللاتجانس على الحقل الأكاديمي في لبنان ويجعله رجراجاً قياساً على الحقل الأكاديمي الذي نجده في المجتمعات الأكثر تجانساً في المجتمعات الرأسمالية المتطورة.

بالنسبة إلى الجامعة الوطنية هناك حقل أكاديمي مرتهن لديناميته الداخلية يصعب انفكاكه عنها على الرغم من كل المحاولات التي تخطو به نحو الانخراط أكثر في سيرورة تدويل التعليم، وكأن الحقلين الخاص والعام يسيران في خطين متوازيين؛ **واحد** يغوص إلى الداخل، و**الآخر** ينطلق نحو فضاء العالم.

المراجع

الإحصائية (2015 ـ 2016). المركز التربوي للبحوث والإنماء.. وزارة التعليم العالي، مديرية التعليم العالي (استرجع بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2017).

اسكندر، مروان. (2006). **رفيق الحريري وقدر لبنان**. بيروت: دار الساقي.

الأمين، عدنان (1997). «قضايا التعليم العالي في لبنان وآفاق.» في: عدنان الأمين (مشرف). **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001). **نحو رسم سياسة للتعليم العالي في لبنان**. اليونسكو.

بشور، منير (1997). «التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي.» في: عدنان الأمين (مشرف). **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص 45.

النواب، أ. (2014). **قانون الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص**. مجلس النواب.

بشور، منير (2005). «التعليم العالي في لبنان مشاكل ونظرة مستقبلية. (Lebanon Lawyers)، <https://www.lawyerslb.com/user/AdminLawyersLB/article-display?id=55> (استرجعت بتاريخ 15 أيار/مايو 2016).

بقوح، محمد (2008). «نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو.» **الحوار المتمدن**: العدد 2469، تشرين الثاني/نوفمبر، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153684> (استرجعت بتاريخ 8 تموز/يوليو 2018).

بيضون، أحمد (2012). **لبنان الإصلاح المردود والخراب المنشود**. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر.

حريق، إيليا (1999). «في ماهية الدولة ومسؤولياتها.» في: منير بشور. **الدولة والتعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

زيتون، محيا. (2013). **التجارة بالتعليم في الوطن العربي الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سالم، علي. (1997). «بيار بورديو: بين مفهوم الحقل العلمي وفكرة البدائل (القراءتان الداخلية والخارجية).» ورقة قدمت إلى: **في معايير البحث السوسيولوجي: إشكالية الكتابة والبحث**. بيروت: منشورات الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، ص 88 ـ 104.

شاهين، إميل (2011). **الجامعة اللبنانية ثمرة نضال الطلاب والأساتذة**. بيروت: دار الفارابي.

قانون (1961). قانون تنظيم التعليم العالي في لبنان.

مهدي، حسين (2014). «قصص من ملف التفرّغ: خراب الجامعة الوطنية.» **الأخبار**: 23 آب/أغسطس، <http://www.al-akhbar.com/node/214031>.

مهدي، حسين (2015). «الدولة تخنق جامعتها «الوطنية».» **الأخبار:** 5 آب/أغسطس، <https://al-akhbar.com/Community/9012>.

يونس، ص. (1998). التعليم العالي المتحولات والمتغيرات.» في: **دور الجامعة في مجتمع متنوع حالة لبنان.** بيروت: الأونيسكو، الاتحاد الوطني لنقابات المعلمين.

Alatas, Syed Farid (2003). «Academic Dependency and the Global Division of Labour in the Sociales Sciences.» *Current Sociology:* vol. 5, no. 6, November, pp. 599–613.

Altbach, Philip, Liz Reisberg and Laura Rumbley (2009). «Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution.» in: *UNESCO 2009 World Conference on Higher Education.* Paris: United Nations Educational,Scientific and Cultural Organization.

Althusser, Louis (2008). *Idéologie et appareils idéologique d'État*.

Baladier, Louis [et al.] (2001). «L'autonomie de l'eple en question dans la relation entre l'autorite academique et l'etablissement scolaire.» Ministere de l'education nationale France.

Bourdieu, Pierre (1976). «Le Champ scientifique.» dans: *Actes de la recherche en sciences sociales*: vol. 2, nos. 2-3, juin, pp. 88-104.

Bourdieu, Pierre (1997). *Les Usages sociaux de la science.* Paris: INRA.

Bourdieu, Pierre (2011). «Champ du Pouvoir et Division de Travail de Domination: Textes Manuscrit Inedit ayant Servi de Support du Cours au Collège de France, 1985-1986.» *Actes de la recherches en Sciences Sociales*: vol. 5, no. 190, pp.126-139.

Douglas E. Mitchell and Selin Yildiz Nielsen (2012). «Internationalization and Globalization in Higher Education.» in: Hector Cuadra-Montiel (ed.). *Globalization - Education and Management Agendas.* Intech.

Federkeil, Gero (2007). «How to Measure Internationality and Internationalisation of Higher Education Institutions!: Indicators and Key Figures.» *CHE Centrum für Hochschulentwicklung g GmbH*, (Working Paper; no. 92), July.

Fouchet, Robert (2009). *L'Enseignement supérieur et la recherche en Méditerranée: Enjeux et défis de demain en sciences sociales.* PAPERSIEMed, Institut Européen de la Méditerranée.

Gaillard, Jacques [et al.] (2008). *Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Lebanon.* Beirut: UNESCO.

Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis (2016). *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise.* London; New York: Routledge. (Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies)

Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis. (2014). «The Marginalization of the Arab Language in Social Science: Structural Constraints and Dependency by Choice.» *Current Sociology*: vol. 62, no. 5.

Kabbanji, Jacques (2009). «The Status of Social Scientific Reasearch in Lebanon in a Globalized Context: Attempt to Understand its Components,Conditions and Limitations.» in: Bechir Lamine (ed.) *Towards an Arab Higher Education Space: International Challanges and Societal Responsibilities.* Cairo: Unesco.

Kabbanji, Jacques. (2012). «Heurs et malheurs du système universitaire libanais à l'heure de l'homogénéisation.» *Revue des Mondes Musulmans et de la* Méditerranée: no. 131, juin, pp. 127–145.

Knight, Jane. (2002). «The Impact of Trade Liberalization on Higher Education.» *Trade in Higher Education Services: Implications of GATS*. The Observatory on Borderless Higher Education, 20 March.

Marginson, Simon (2008). «Global Field Global Imaginig: Bourdieu and World Wide Higher Education.» *British Journal of Sociology:* vol. 29, no. 3, May, pp. 303-315.

Maton, Karl. (2005) «A Question of Autonomy: Bourdieu's Field Approach and Higher Education Policy.» *Journal of Education Policy*: vol. 20, November, pp. 687-704.

Moutsios, Stavros (2012). «Academic Autonomy and the Bolongna Process.» Working Paper, no. 19 (Epoke, Department of Education, Aarhus University).

Ortiz, Renato. (2016). «Internationalization of the Social Sciences.» *Journal of the Brazilian Sociological Society:* vol. 2, no. 1, January, pp. 31-45.

Qiang, Zha (2003) «Internationalization of Higher Education: Towards a Conceptual Framework.» *Policy Futures in Education*: vol. 1, no. 2, November.

Saghieh, Nizar (2015). «Lebanon Unlimited: Neoliberalism Dominates the Workplace. (Legal Agenda).» 4 June, (Retrieved 14 May 2016), from <http://english.legal-agenda.com/article.php?id=709&lang=en>.

Saint-Pierre, Céline (1980). «Internationalisation de la Sociologie ou Résurgence des Sociologies Nationale?.» *Sociologie et sociétés:* vol. 12, no. 2, pp. 7-20.

Shinn, Terry, Dominique Vellard and Roland Waast (2010). «La Recherche au Nord et au Sud: Coopérations et division du travail.» *Cahiers de la recherche sur l'éducation et les savoirs*: no. 9, septembre, pp. 7-31.

Swartz, David L. (2013). *Symbolic Power, Politics and Intellectuals: The Political Sociology of Pierre Bourdieu*. Chicago, IL: University of Chicago Press.